

تحقيق
طبعت في أذهاننا صورة نمطية عن أزمة الزراعة في لبنان: مزارعو تَفَاح وبطاطا، وأحيانًا حمضيات. يعانوت دائمًا من كساد محاصيلهم، فيحتجّوت برمي إنتاجهم في الشارم رمزيًا. مطالببت «الدولة» بتصويضات. ألاّ ات الأزمة أكثر تصفيدًا من هذه الصورة، فهي ترتبط أولاً بنموذج اقتصادي بُنيت أساساته على دعم القطاعات الخدمية، ولا سيّما التجارة والمصارف والمقارنات، وإهمال القطاعات الإنتاجية، ولا سيّما الزراعة. فالحكومة لا تنفّض سوى أقلّ من 1% من موازنتها على القطاع الزراعي. وهو بمعظمه إنفاق على الأجور والنقضات الاستهلاكية في الإدارات والهياكل والبرامج المعيبة لتنظيم القطاع الإنتاجي الأول ودعمه. لا يتعلّف الأمر بالأيديولوجيا فقط. بل بالنتائج المائلة لهذا النموذج، ولا سيّما على صعيد

10 أصناف متدنية القيمة على % 71 من الأراضي الزراعية

تبلغ مساحة الأراضي الزراعية المستخدمة في لبنان نحو 260 ألف هكتار، يُحصَد منها نحو 3 ملايين طن من المحاصيل، بقيمة 2,03 مليار دولار سنويًا. ما يعني أنّ في كل هكتار من الأراضي الزراعية صدوره قريباً، تستحوذ 10 أنواع المستخدمة، يتحّ إنتاج 12 طناً من المحاصيل وسطياً، بقيمة 7740 دولاراً سنويًا. أي إن القيمة الوسطية لكل hectare من المحاصيل المُنتجة لا تتخطى 65 سنتاً، وهو معدّل متدنٍ جداً. وفقاً لإحصاء الزراعة لعام 2015، الذي أعدته وزارة الزراعة بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) والمفترض صدوره قريباً، تستحوذ 10 أنواع من المحاصيل على 71% من مجمل الأراضي الزراعية المستخدمة في لبنان، إلاّ أنها لا تساهم سوى بـ59% من مجمل الإنتاج الزراعي،

القيم الأكبر مقابل أقل المساحات

على الرغم من أن 71% من الأراضي اللبنانية تستحوذ عليها 10 زراعات، غالبيتها ذات قيمة مضافة متدنية. إلاّ أن هناك زراعات مرتفعة القيمة وتستحوذ على مساحات أقل بكثير. وتبرز الجوزيات (الكستناء والفستق الحلبي) التي تستحوذ على 2,3% من مجمل المساحة في مقابل مساهمتها بنحو 6% من مجمل قيمة الزراعات اللبنانية. والأشجار الاستوائية (الأفوكادو والقشطة والكوي) التي تستحوذ على 2,2% من مجمل المساحات المزروعة وتساهم بـ 6% من قيمة الإنتاج الزراعي.

الصادرات		
السلعة	الف دولار	النسبة من مجمل الواردات الغذائية
خضار وفاكهة محفوظة ومحضراتها	127,5	19.1%
فواكهة	77	11.5%
شوكولا ويسكويت وسكاكر	67	10%
زيوت	55	8.2%
منتجات المخايز والأفران	41	6.1%
كحول وبيرة	36	5.4%
ثمار قشرية (كاجو وجوز ولوز ويندق وفستق حلبي)	35	5.2%
حيوانات حيّة ولحومها ومحضراتها	34	5.1%
خضار	33	4.9%
تنغ	32	4.9%
بن	24	3.7%
مياه معدنية وغازية ومضاف إليها سكر	19	2.9%
بهرات	13	2%
سكر	12	1.8%
بقوليات	9	1.3%
أجبان والبان ومشتقاتهما	5	0.7%
مياه معدنية وغازية	5	0.7%
طحين وجريش وسميد	4	0.6%
شاي	3.6	0.6%
حبوب	3.6	0.5%
أرز	3	0.5%
خل	1.7	0.3%

المصدر: إدارة الجمارك اللبنانية

تمدّد الممرات على حساب الأراضي الزراعية والحرجية، وخصوصًا على الساحل حيث تتكدّس اأكثرية السكّات. وكذلك على صعيد ارتفاع اسعار الاراض وارتفاع كلفة الإنتاج وتدنيّ الدخل العائلي من الزراعة، ما عدا في الحيازات الزراعية الكبيرة التي دخل إليها رأس المال، ولا سيّما ذات الصلة بصناعة النبيذ والكوسروة والتشبيس وبعض الزيوت والسلم الزراعية كالرموز والأفوكادو والحمضيات. في النتيجة، نزحت الأسر من الريف إلى المدينة بحثًا عن فرص عمل أخرى، ووفقًا لوزارة الزراعة فإن نحو 70% من الذين لا يزالون يعملون في الزراعة يعملون في الوقت نفسه في قطاعات أخرى لسدّ حاجاتهم المعيشية. هذا الواقع لا يعر فقط عن تحركات السكان وضغوطها بل كانت له تداعيات خطيرة على الأمن الغذائي للمجتمع اللبناني. إذ ازداد الاعتماد على الاستيراد لتأمين الحاجات

ماذا نزرع؟ ماذا نصدّر؟

بأن أكثر من ثلثي كمية هذه المحاصيل لا تدخل في صناعة الخبز بل تستعمل لإنتاج المواد العلفية، وبعض المنتجات المستهلكة الأخرى مثل السميد والرغل. وتنتشر هذه الزراعة في لبنان على الرغم من إنتاجيتها المتدنية كونها مدعومة من مكتب الحبوب والشمنذر السكري الذي يعمل تحت وصاية وزارة الاقتصاد، ويستري القمح بأسعار مدعومة من المزارعين.

البطاطا

تستحوذ البطاطا على 8,5% من مجمل الأراضي الزراعية (45% من المساحات المزروعة بالخضار)، وتساهم بنحو 19,5% من مجمل الإنتاج الزراعي (41% من مجمل إنتاج الخضار)، تعدّ (41% من مجمل إنتاج الخضار)، تعدّ البطاطا من أكفأ المزروعات إنتاجًا في لبنان، أما قيمتها المتدنية فتعود إلى ارتفاع قيمة بذورها بما يفوق قدرة المزارع العادي على زراعتها فضلاً عن رسالتها المتنامية والمتصلة بتصنيع رقائق البطاطا التي تنتشر معاملها في البقاع.

التفّاح

يغطّي التفّاح 5,6% من المساحات المزروعة، ويساهم بنحو 8,4% من مجمل الإنتاج الزراعي. تراجعت قيمة التفّاح في السنوات الأخيرة كنتيجة لخرائج تنافسيته. ففي سنوات ما قبل الحرب، كان التفّاح يعدّ علامة فارقة للزراعة اللبنانية، وخصوصاً

في الخليج العربي وأوروبا، إلاّ أن بروز أنواع أخرى من التفّاح المُنتج في دول شمال أفريقيا وزيادة استعمالات الأسمدة في لبنان، أدّى إلى ارتفاع

كلفة إنتاجه وتراجع تنافسيته وفقدان بعض من أسواقه.

البنندورة

تغطّي البنندورة 3,1% من مجمل الأراضي المزروعة وتساهم بنحو 12% من مجمل الإنتاج الزراعي، علماً بأن قسماً منها يزرع في الخيم، وهي تعدّ من المحاصيل ذات القيمة المضافة المرتفعة ولديها أسواق استهلاك محلية وخارجية، وخصوصاً في البلدان الخليجية.

النخ

يغطي النخ نحو 3,1% من مجمل الأراضي الزراعية وخصوصاً في بعلبك - الهرمل وعكار والنخبية (41% من مجمل إنتاج الخضار)، تعدّ والجنوب، إلاّ أنه لا يساهم سوى 0,3% من مجمل الإنتاج الزراعي و3,6% من ثدفع ثمنًا لمنتجات لا تدخل في السلة الغذائية الأساسية، أو لاستيراد الدولة عبر إدارة حصر الخبغ والتغياك (ريجي) المسوّلة عن منح التراخيص للمنتجين وشراء المحاصيل، وفيما يصدّر القسم الأكبر من الإنتاج المحلي إلى الخارج يتدّ استيراد النخ الأجنبي لصناعة السجائر المحلية.

العنب والكرز والبرتقال

يغطي عنب المائدة نحو 2,8% من مجمل المساحات المزروعة، ويليه الكرز بنسبة 2,3%، ومن ثمّ البرتقال بنسبة 2,2%، وتساهم هذه المحاصيل مجتمعة بنحو 10% من مجمل الإنتاج الزراعي. علماً أن العنب يدخل في صناعة النبيذ، فيما الكرز والبرتقال يعادّن في أبرز المنتجات الزراعية المصدّرة إلى الخارج.

الغذائية الأساسية والكالمية، ووفقًا لإحصاءات الجمارك اللبنانية فأصفت فاتورة استيراد المواد الغذائية نحو ستة أضعاف قيمة الصادرات الغذائية اللبنانية في 2018. وفي مقابل إنتاج زراعي بقيمة مليار دولار فقط. استوردنا في العام الماضي منتجات غذائية بقيمة 3.5 مليار دولار. وهي تشكّل أكثر من 80% من حاجتنا الغذائية. يقول الاقتصادي عباس رضان إن «السياسات توضع لتحقيق أهداف آنية ولاحقة. فلننظر إلى القطاع الزراعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة الذي يستمدّ قوّته من العقيدة الإسرائيلية القائمة على التشبّث بالأرض، ويوفّقت 95% من الاحتياجات الغذائية المحلية. ولننظر إلى القطاع الزراعي في لبنان الاخذ بالتهدور. نتيجة نموذج يعرّز الهجرة. وبالتالي ترك الأرض. بحثًا عن فرص عمل لاستقطاب عمّلات أجنبية يعجز النموذج عن

ماذا نستورد؟

بزر وكاجو أكثر من الطحين والأرز!

بلغت قيمة البزر المستورد عام 2018، أكثر مرّتين ونصف المرّة من قيمة الطحين المسنودر وتجاوزت بقليل قيمة الأرز المستورد. وقاربت قيمة الصلصات كالكاتشاب ومرق الحساء والمرئي والبطوة والعلك قيمة المحضّرات الغذائية للأطفال الرضع. لا تشكّل هذه الأمثلة لاستخّنا لما نستورده سنويًا من مواد غذائية. ففي الواقع، تبيّن الإحصاءات الصادرة عن الجمارك اللبنانية أن قيمة المنتجات الغذائية التي لا يمكن للبنان إنتاجها لا تتجاوز 18% من مجمل فاتورة الاستيراد، في حين أن أكثر من 82% من قيمة المواد الغذائية المستوردة تُدفع ثمنًا لمنتجات لا تدخل في السلة الغذائية الأساسية، لكنّ اللافت أن لبنان ينتجها ويوجد بدائل محلية لها أو إمكانات لزراعته وتصنيعها وتطويرها. إلاّ أن ارتفاع كلفة الإنتاج المحلي وتراجع نوعيّة تحوّل دون ذلك.

يعيد المدير السابق مركز الاستشعار عن بعد في المركز الوطني للبحوث العلمية الدكتور طلال درويش الأمر إلى أسباب عدّة، منها ما يرتبط بطبيعة لبنان وتربته وما يمتلكه من ثروات طبيعية، وهو ما ينطبق على «الثروة السمكية والأنواع المتوافرة في بحرنا، والتي لا تكفي لسدّ الحاجات الاستهلاكية المحلية فيعوّض عنها بالاستيراد»، وإلى سياسات ومصالح ترسّخت على مدار سنوات، أدّت إلى

نتاجر بهالا نزرع

تستحوذ الصناعات الغذائية على 77% من مجمل الصادرات الغذائية اللبنانية، في مقابل 23% للسلع الزراعية وتحديدًا الفواكه والخضار والحبوب والتبغ. ووفقًا للمبارك اللبنانية بلغت قيمة هذه الصادرات نحو 667 مليون دولار عام 2018.

تُظهِر هذه البيانات نفسها أن 11 فئة من المنتجات الغذائية تستحوذ على نحو 84,1% من مجمل قيمة الصادرات الغذائية. تتصدّرها الخضار والفواكه المحفوظة ومحضراتها (19%)، تليها الفواكه (11,5%)، ومن ثمّ الواج الشوكولا ويسكويت والسكاكر (10%)، الزيوت ومغالبيتها (مخايز زيتون) بنسبة 8,2%. ومنتجات المخايز كالخبز المحمص والكون فلاكس والعجائن الغذائية (6,1%)، الكحول بنسبة 5,4% (علماً أن النبيذ وحده يستحوذ على 3,2% من مجمل قيمة الصادرات)، والثمار القشرية أو المكسّرات (5,2%)، الحيوانات الحيّة

الإخبار راس الحال — التنبئ 18 اذار 2019 العدد 50

تأمينها من إنتاجه الخاص. فلنقارن بين هاتيت السياستين ونستخلص نتائج كل بيت عامي 1950 و2018. من 68% إلى 11% من مجمل سكّات لبنان، ووفقًا لإدارة الإحصاء المركزي. تراجع عدد العاملين في الزراعة من 7,19 إلى 6% من مجمل القوى العاملة بين عامي 1970 و2015. ويعيش 40% من الأسر في الريف تحت خطّ الفقر. وتراجعت حصة الزراعة من مجمل الناتج المحليّ من 9% إلى 3% خلال الفترة نفسها. اماوفقًا لوزارة الزراعة، فعلى الرغم من أن 63% من مجمل مساحة لبنان صالحة للزراعة، إلاّ أن المساحة المزروعة بالعلم لا تتجاوز 22%

فيفيان عقيقي

ماذا نزرع؟ ماذا نصدّر؟

من استهلاكها كقرض رسوم جمركية على استيرادها. في الواقع، يستورد لبنان 48 ألف طن من البزر بقيمة 66 مليون دولار، وهو ما يتخطى قيمة 72 ألف طن من الأرز يستوردها لبنان بقيمة 55 مليون دولار وتدخل ضمن سلّته الغذائية الأساسية ولا يمكن زراعته محليًا. وأكثر من ذلك، يتفق نحو 124 مليون دولار لشراء أكثر من 19 ألف طن من الكاجو والفستق الحلبي واللوز والجوز والبنندق، وهو ما يوازي تقريباً 5 أضعاف ما يتنفق لشراء 55 ألف طن من الطحين والسميد (26 مليون دولار). كما يتفق نحو 49 مليون دولار لشراء الفواكه الاستوائية والمحفقة والمرئي أي ما يوازي ضعفي قيمة ما يتنفق لشراء الطحين.

الواردات		
السلعة	الف دولار	النسبة من مجمل الواردات الغذائية
حيوانات حيّة ولحومها ومحضراتها الغذائية	789	22.6%
أجبان والبان ومشتقاتهما	379	10.8%
حبوب (قمع ودرّة وشعير وشوفان وبرغل...)	272	7.8%
الواج شوكولا ويسكويت وسكاكر وعلك	191	5.5%
زيوت وشحوم	156	4.5%
محضرات فواكهة وخضار	128	3.6%
تنغ	124	3.5%
ثمار قشرية (كاجو وجوز ولوز ويندق...)	124	3.5%
سكر	105	3%
منتجات المخايز وعجائن غذائية	103	3%
كحول وبيرة	98	2.8%
بقوليات	94	2.7%
فول الصويا	51	1.5%
حمص	19	0.5%
لوبيا/فاصوليا	8	0.2%
بن	5.5	0.1%
محضرات غذائية للأطفال الرضع	79	2.3%
بزر	75	2%
فواكهة	66	1.9%
أرز	61	1.7%
خضار	55	1.6%
مياه معدنية وغازية ومضاف إليهاسكر	33	0.9%
شاي	27	0.8%
طحين وجريش وسميد	27	0.8%
بهارات ومنكّهات	13	0.4%
نشاء	10	0.3%

المصدر: إدارة الجمارك اللبنانية

82%

من قيمة المواد الغذائية المستوردة تحضم ثمنًا لمنتجات الألدك في السلة الغذائية الاساسية او للاستيراد محلياً يوجد بدائل محلية لها او إمكانات لزراعها وتلبيها

^[1] تبلغ قيمة الصادرات الغذائية اللبنانية، في مقابل 23% للسلع الزراعية وتحديدًا الفواكه والخضار والحبوب والتبغ

^[2] ووفقًا للمبارك اللبنانية بلغت قيمة هذه الصادرات نحو 667 مليون دولار عام 2018